

Distr.: General
18 December 2015
Arabic
Original: Spanish



الدورة السبعون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة أن ترفق طيه الرسالة الموجهة من برونو إدواردو رودريغيز بارييا، وزير خارجية جمهورية كوبا، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر المرفق).

ويشرف البعثة الدائمة لكوبا أيضا أن تطلب إلى الأمين العام تعميم الرسالة المذكورة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

291215 241215 15-22521 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني، باسم شعب كوبا وحكومتها، أن أكتب إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

فهذا الاحتفال يتيح فرصة سانحة لتذكّر اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ١٨١ (ثانياً) عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين. وتمخض ذلك القرار في العام التالي عن المأساة المعروفة باسم النكبة، التي أسفرت عن الاستيلاء عنوةً على أكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين التاريخية، وتدمير ٥٣١ مدينة وقرية فلسطينية، وطرد أو تشريد ٨٥ في المائة من السكان الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، ما زال الملايين من لاجئي فلسطيني يعيشون مشتتين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ونحن ندعم بقوة جميع الإجراءات المتخذة بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الدائر في الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب حتماً إعمال حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة خاصة به على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية.

وكذلك ندعم بحزم وعزم منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها، على نحو ما طلبته سلطاتها الشرعية.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة بأغلبية الأصوات قراراً تاريخياً يقضي بمنح فلسطين مركز دولة مراقبة بمنظمة الأمم المتحدة. وبات لزاماً على مجلس الأمن أن يبت في الطلب الذي قدمته فلسطين عام ٢٠١١ من أجل الاعتراف بها كدولة عضو في الأمم المتحدة وأن يقبل الطلب دون مزيد من التأخير، تلبية للترغبة الجلية التي أعربت عنها الدول بأغلبية ساحقة.

وتؤكد كوبا مجدداً دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ودعمها للسلطة الفلسطينية. ونرحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس.

ولا يزال الشعب الفلسطيني يزرع تحت نير الاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل حيث تحتل أراضيه وتدمر بنيته التحتية وترتكب الاغتيالات بحقّه. وقد تسببت المجزرة التي ارتكبتها

إسرائيل في قطاع غزة المطوّق والمحاصر في العام الماضي في أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، مما أوقع هذا الإقليم في براثن الرعب والموت والدمار على نطاق واسع.

وقد ظلت العديد من الوعود المقدمة لإعادة بناء قطاع غزة مجرد حبر على ورق. ونحن ندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعتها والعمل من أجل إعادة بناء هذه المنطقة المنكوبة.

غير أن واقع الاحتلال العسكري الإسرائيلي واستمرار اعتداءاته على الشعب الفلسطيني، بالتوازي مع سياسة الاستيطان غير القانونية وغيرها من الممارسات الاستعمارية، كلها عوامل تقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتمتع بمقومات البقاء وتقع ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وتبطل من ثم إمكانية إيجاد حل عادل ومتوازن للتراع.

ومن بواعث القلق المستمر الذي يساور كوبا بل وأيضا سائر أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز ازدياد تدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة من جراء استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، التي تشمل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب مستمرة.

وإن الوضع السائد في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، يتطلب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي وللقانون الدولي الإنساني.

وتعيد كوبا تأكيد إدانتها الشديدة لمواصلة التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فهذه السياسة تشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على القوة القائمة بالاحتلال نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، كما أنها تلحق أفدح الضرر بالسكان الفلسطينيين بوجه عام، لا سيما بالنظر إلى ظروف العيش المزرية التي يكابدها اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في الأرض الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن تعارضها مع أهداف عملية السلام.

ووفقاً لما دعا إليه مجلس الأمن والجمعية العامة في العديد من قراراتهما، وامتثالاً لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن بناء الجدار، الصادرة عام ٢٠٠٤، لا بد أن يتوقف فوراً بناء وتوسيع المستوطنات والجدار بصورة غير قانونية؛ وأعمال هدم البيوت؛ والحفر؛ ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ وطرد الأسر الفلسطينية من القدس الشرقية؛ ونقل المستوطنين؛ وفرض القيود التعسفية العنصرية على تنقل السكان في مجموع الأرض

الفلسطينية المحتلة، وبخاصة داخل القدس الشرقية وحولها؛ وكذلك التدمير المنهجي للبنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن أعمال التحريض والاستفزاز والاعتداء غير القانونية التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحق السكان الفلسطينيين ومقدساتهم.

وتكرر كوبا تأكيد مطالبتها بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الطويل الأمد للأراضي الفلسطينية؛ والقيام، فورا ودون شرط وبصورة كاملة، برفع الحصار القاسي غير القانوني المضروب على قطاع غزة، وفتح المعابر الحدودية ونقاط التفتيش، تيسيرا لرفع القيود التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية والإمدادات والمواد الأساسية، وتسهيلا لتنقل الأشخاص من قطاع غزة وإليه.

فلا ينبغي إذا للمجتمع الدولي أن يتمادى في صمته أمام هذه الاعتداءات والانتهاكات التي تمارس على الشعب الفلسطيني. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ، دون مزيد من التأخير، إجراءات عملية تؤدي إلى توقف إسرائيل عن اعتداءاتها ضد الشعب الفلسطيني ومساءلتها عن جرائم الاعتداء والعقاب الجماعي والاحتجاز التعسفي وموجات الاعتقال والإبادة الجماعية المرتكبة ضد هذا الشعب. ذلك أنه لا بد من الوفاء بالدين التاريخي الضخم الذي بذمتنا تجاه الشعب الفلسطيني.

ونكرر التأكيد على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة من أجل معالجة الوضع الشاق الذي يكابده اللاجئون الفلسطينيون، وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه ولقرارات الأمم المتحدة المتخذة في هذا الصدد.

وفي هذا اليوم المشهود، تكرر كوبا تأكيد تضامنها الثابت مع الشعب الفلسطيني وتصميمها على مواصلة دعمه في كفاحه المشروع من أجل تحقيق العدالة والكرامة والسلام والدفاع عن حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وإعلان سيادته في دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

(توقيع) برونو رودريغيز باريا